النهار
٢٠٠٠/٦/١٦

سوريا تستحق

في الظاهر، لا جدال في الامر، كما يقول اجماع المراقبين منذ وفاة الرئيس الاسد وانتقال السلطة واقعا وان لم يكن بعد رسميا الى نجله بشار. فسواء كانوا مأذونين ام لا، كلهم رأوا في الخلافة الوراثية فوائد جمة، على الاقل من وجهة نظر المستفيد منها والذين رعوا استفادته قبل رحيل السلف وعند لحظته: تنصيب للخلف في منتهى السرعة في اطار من الثبات المؤسسي البيّن، ولو اقتضى الامر تعديلا خاطفا للدستور لاحترام مستلزمات القوننة، الغاء للتباينات بين جمهرة الورثة امام ارجحية الوارث الرسمي، تطمين للمجتمع الدولي القلِق دوما من تداول السلطة عندما لا يحصل في الغرب، تغافل عن الفروقات بين الخليفة ومن يخلف، باعتباره خير خلف لخير سلف، على ما يقول الشعار، وفي المحصلة اشاعة لصورة عن الاستقرار علّها تثبت استقرار الصورة. الا ان ما يعدّ فوائد، ودائما من وجهة نظر المستفيد والذين رعوا استفادته، قد يكون نسبيا فقط.

فاذا كانت الآلية الوراثية تختصر الوقت، فأنها بذلك اشبه بآلية الاستدانة، ولا بد ان تدفع الفوائد، بالتقسيط او دفعة واحدة، ولا سيما في نظام جمهوري، مهما تكن سرعته في تعديل اسسه. والاستدانة في مجال الحكم، وخصوصا عند تسلّم مقاليده، تكون من اثنين: من رعى التسلم، ومن هم موضوعه، اي المحكومون.

واذا كان المحكومون يعدّون طرفا واحدا هو الشعب او المجتمع، ايا يكن تنوعه، فان اصحاب الرعاية هم من فئات ثلاث: السلف الراحل نفسه والفريق المنتقل من اصيل الى بديل ومانحي الاعتراف الدولي ذوي النفوذ من قوى اقليمية ودولية. دائنون كثر اذاً، والمستدين وحده يستشعر ثقلهم، كما يفعل الآن على الارجح السيد بشار الاسد، آخر المستفيدين من آلية الانتقال الوراثي في الدول العربية واولهم في الانظمة الجمهورية منها. نضع جانبا موقتا، وان لم يفعل السيد الاسد في قرارة نفسه، الطاقم الموروث مع الحكم والضامن للارث والوارث، اذ لا معلومات دقيقة عند احد حتى الآن عن حجم هذا الطاقم وما يتغير فيه.

الا ان عدم التمكن من تحديد "العرابين" الكبار او حتى عدم وجودهم لا يلغي تلك الحصة من الدين المستوجبة للنظام السياسي - الاقتصادي القائم بما هو شبكة من المصالح فيها الثابت كما فيها المتغير ولكنها هي ثابتة لا تتغير حتى اشعار آخر. دين كبير ومتنوع، غير انه قابل لاعادة الهيكلة وبقرار من المستدين وحده، ولعلها الميزة الابقى للآلية الوراثية.

بل اكثر من ذلك دين قابل للامحاء بمجرد دفع اجزاء محددة منه. ليست اي اجزاء. فما يُدفع الى السلف مجازا قد يؤجل الدفع الى اصحاب الرعاية المحلية، وما يدفع الى اولئك قد يساعد على تجسيد الدين المستحق للمحكومين. لكن ايا من هذين الحلين، وان تكاملا، لا يحرر المستدين.

اما اذا قرر التحرر، فليس له سوى بابَين لا ثالث لهما: سداد "الدين الخارجي الخاص" دفعة واحدة، او مباشرة سداد "الدين الداخلي العام" بالتقسيط وانما بعد دفعة اولى كبيرة. بالكلام الواضح، ان سبيل السيد بشار الاسد الى شرعية لا تختزل بالقوننة الشكلية ولا باستحضار المبايعين هو باستمالة اما المجتمع الدولي واما المجتمع... السوري. في الحالين، الكلفة كبيرة بالحساب السياسي. فاستمالة المجتمع الدولي لا تعني في عصر التقهقر العربي الاّ شيئاً واحداً: السلام مع اسرائيل. اما سائر

النهار
٢٠٠٠/٦/١٦

الملفات الاخرى، الاقتصاد الحر، العصرنة، حقوق الانسان، فثانوية، كما اظهر ذلك بوضوح الرئيس الاميركي كلينتون وتبعه كل حلفائه، عندما اقر بالامر الواقع، متخليا عن امثولات الديموقراطية التي تتبارى المؤسسات الغربية في تلقينها الى نخب العالم الثالث. انها كلفة عظيمة، ولا ريب، لكن مردودها على قدرها، وان يكن فقط على الامد القصير.

اما استمالة المجتمع السوري، فهي لا تقل كلفة في السياسة. ولكن، ما دام يتوجب دفع ثمن ما، فلمَ لا يتم ذلك في المجال الوحيد الذي يقرن السياسة بالاخلاق؟ وليس المقصود بهذا الاقتران الاكتفاء بالحرب على الفساد، وكل من يفكر مرتين يدرك ان حجم القطاع غير المنظور في الاقتصاد السوري يعني توقف هذه الحرب دون عتبة الاصلاح الناجع او استمرارها حتى تبدل معالم النظام السياسي - الاقتصادي برمته. كذلك، لا يفي بالاقتران المرجو ما بدأ يتردد عن تحرير للاقتصاد، سواء كان على النمط الصيني او خلافه.

ومن يرصد التجربة الصينية اصلاً يجد ان ثمن مثل هذا التحرير باهظ اجتماعياً ومرهق سياسياً، فضلاً عن كون النظام السوري بانفتاحه المقنّع وقطاعه غير المنظور هو منذ الآن اشبه بالتجربة الروسية ما بعد السوفياتية. كلا، ان الاقتران الوحيد للسياسة بالاخلاق في سوريا يكون بالنظر الى المجتمع السوري كما هو، وليس كما تعرضه الصور، مبتسماً او باكياً أو مبايعاً.

فاذا كان لا بد من "عصرنة"، فلماذا لا تكون امينة للعصر كما يدركه المواطنون السوريون رغم الحواجز: عصر الاتصال وليس فقط عصر تقنيات الاتصال؛ عصر الكلمة المتاحة لكل فرد، وخصوصاً متى جلس امام تلك الشاشة التي يريد تعميم انتشارها رئيس الجمعية السورية للمعلوماتية والمرشح لرئاسة الجمهورية؛ عصر الرأي الآخر كما تبثه الفضائيات عندما لا تكون لبنانية المنشأ ملتزمة تلازم الصمتين. عصرنة امينة للعصر؟ لا معنى لها غير ما تتضمنه كلمة التعددية، في الاقتصاد طبعاً، وانما ايضاً وقبل كل شيء في الثقافة والاعلام، اي في السياسة. منذ الآن نسمع صيحات التحذير.

كيف يمكن هكذا وبهذه السرعة تغيير كل شيء وقد نسيت سوريا الديموقراطية وان لم تتوقف عن استحقاقها؟ حسناً، لا يريدون اخافة من هم في العادة في موقع التخويف. لا بأس، فهنا التقسيط مسموح، على ان تكون الدفعة الاولى "حرزانة".

مثلاً نقل النقاش الداخلي السوري من صفحات الجرائد العربية، ومنها اللبنانية، الى الداخل السوري ووسائل اعلامه الرسمية، مع الامل الا تبقى رسمية طويلاً بعد الآن؛ وضع حد للرقابة على الكتب والصحف الواردة الى سوريا؛ وقبل اي خطوة اخرى، استقبال من لم يعودوا الى بلدهم لاسباب سياسية منذ عقود والعفو عن جميع المعتقلين السياسيين، واشهرهم في هذه الايام الزميل نزار نيّوف، حامل جائزة "الريشة الذهبية للحرية" الدولية. كثير؟ لا شيء كثير على سوريا ولا شيء اكثر توافقاً مع صورة المستقبل التي يريد السيد بشار الاسد تجسيدها، وهو الادرى بان اسمه صار مقرونا بالغد تحديداً لانه لا ينتمي الى الماضي.

سمير قصير

النهار
٢٠٠٠/٦/١٦

Id-Reference	**00-Pr-000406**	
Media	**(Support)**	HC
Title		سوريا تستحق
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		١ تتمة ١٦ 1 + 16
Date		٢٠٠٠/٦/١٦ 16/6/2000
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	بشار.أسد – حافظ.أسد – نزار.نيّوف
	Locations	سوريا – اسرائيل
	Dates	
	Themes	بشار.أسد – سوريا – سلطة.سورية – حافظ.أسد – سوريا.نظام – سلام – حكم.سوري – إقتصاد.سوري – نظام.سوري – ديموقراطية – صحافة.سورية – حرية.تعبير – سياسة.سورية – نظام.اقتصادي.سياسي.سوري
Subject		